

ينظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، ندوة علمية حول:

"الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقارنة مقارنتة"

أيام 5-6-7 آذار/ مارس 2015، بتونس. أيلول / سبتمبر 2015

الورقة الخلفية

على الرغم من اختلاف التجارب والمآلات، فإنّ القاسم المشترك الجامع بين هذه الثورات، هو توق الشعوب العربية إلى وضع حد لأنظمة الاستبداد، وإحلال نظم ديمقراطية محلّها عبر انتخابات حرة ونزيهة، تتيح للمواطنين اختيار حكامهم. إنّ الانتخابات في حد ذاتها هي الآلية والوسيلة الأكثر فعالية، فهي تتيح لشرائح اجتماعية واسعة ومتعددة من المشاركة السياسية، والتأثير في القرارات المهمة عبر اختيار المسؤولين وصناع القرار. كما أنّ الانتخابات من أساس الديمقراطية التمثيلية، فمن خلالها يُمكن للمركب الاجتماعي تجديد شرعية الحكام. إلّا أنّ الانتخابات بصفقتها آلية تقرر وتنفذ وتستخدم في حدّ ذاتها، لا يعني بالضرورة الانتقال الديمقراطي أو التحول في المجتمع والنظام السياسي. فالانتخابات خاصة في مجتمعات، غابت عنها الإجراءات والتقاليد والمؤسسات الديمقراطية، وتتميّز بضعف تقاليد المشاركة السياسية، من شأنها أن تكون عاملاً مثبّطاً للتحول الديمقراطي.

ورقة خلفية

إنّ التشخيص السريع للسياقات السياسية المختلفة في البلدان التي عرفت تلك الثورات وما آل إليه أمرها، يجيز لنا أنّ نؤكد أنّ عراقيل عديدة عطلت مسارات الانتقال الديمقراطي، وكان أهم هذه العراقيل على سبيل المثال: التناحر الحزبي والسياسي بين قوى المعارضة، وما تضمّنه من تغليب مصالح حزبية وأيدولوجية على المصلحة الوطنية، أو تحقيق أجندة التحول الديمقراطي، إضافة إلى قدرة الفئات ذات المصالح في أنظمة الاستبداد السابقة على تنظيم نفسها، والتموقع من جديد في البيئة السياسية، وكذلك دور قوى الدولة العميقة بصفتها فاعلاً أساسياً في المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من أنّ تونس قد شهدت توافر العديد من العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي وصولاً إلى مراحل حرجة، فإنّها مع ذلك مثّلت استثناءً بين تلك البلدان. لا شك أنّ الانتقال الديمقراطي يقتضي إمكانيات وموارد تضمن نجاحه، فتطوره يستوجب هندسة انتخابية جديدة، يصحبها عادة بروز فاعلين سياسيين جدد وإستراتيجيات انتخابية مبتكرة. لا شك أنّ ضمان إجراء انتخابات حرة وتنافسية بوجود مراقبين محليين وأجانب وممثلي المجتمع المدني، فضلاً عن رقابة الإعلام الحر وتفاعله، تحفّز المواطنين ومختلف الأحزاب السياسية على المشاركة

لإنجاح المسار الانتخابي تحتاج المجتمعات إلى مواجهة جملة من التحديات، وابتكار حلول دينامية وحية، من أجل توسيع مشاركة المواطنين وتقنين التغطية الإعلامية، وتحديث النظام الانتخابي. ففي المثال التونسي يبدو أنّ انتقالاً ديمقراطياً بصدد التشكّل حالياً، ومع ذلك تظل جملة من المسائل عالقة، على غرار الحريات الأساسية، والعدالة الانتقالية، والتفاوت بين الجهات، والفقر والبطالة والعنف / الإرهاب. إنها عوامل ستحدّد ما سيكون عليه الأمر في المستقبل المنظور، خصوصاً في ما يتعلق بنجاح الانتقال الديمقراطي، لأنها قد تتحكم في نجاح هذا الانتقال أو فشله.

فحين نقارن بين انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، والانتخابات التشريعية 2014، نلاحظ دون عناء كبير أنّ الانتخابات التونسية عرفت تغييرات جوهرية ذات دلالة في مختلف مناطق البلاد، سواء ما تعلق منها بسلوك الناخب أو توجّه المجموعات الاجتماعية.

فما هي الإستراتيجيات والآليات (جهد تشريعي، وإدارة انتخابية، ومرافقة مدنية... إلخ) التي علينا اعتمادها من أجل إنجاز المسار الانتخابي؟ وهل يشترط المسار المواءمة مع الإكراهات التشريعية الخاصة بكل دولة؟ وما هي العوامل التي تتيح المرور إلى نظام ديمقراطي؟ وهل هناك محددات سوسيوولوجية لخيارات الناخبين؟ وما هي مختلف مصادر التعبئة الانتخابية؟ وكيف يمكن صناعة الرأي العام في سياقات انتخابية؟ وكيف يمكن للإعلام أحياناً أن يتلاعب بـ "خيارات" الناخبين وبشوّهها؟ وهل تضمن الانتخابات وحدها الانتقال الديمقراطي؟ كما سيكون التركيز موجّهاً إلى مساءلة المشروعية الانتخابية: فكيف تكون الانتخابات وسيلة تمكّن المواطنين من التعبير عن خياراتهم واختيار ممثليهم؟ هل إنّ الانتخابات أداة تفضي ضرورة إلى حوكمة ديمقراطية؟ وما

ورقة خلفية

هو الدور الذي يؤديه الفاعلون السياسيون والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؟ وهل إنّ المشروع الانتخابية كافية لتفعيل الانتقال الديمقراطي وجعله راسخاً؟
لقد عايناً في أمثلة عديدة للانتقال الديمقراطي، أنّ الانتخابات الحرة لم تفض ضرورة إلى حالة ديمقراطية متقدمة وحقيقية. حدث خلاف ذلك حين حصلت حالة من النكوص الديمقراطي، وعجزت الانتخابات في مثل هذه الحالات عن تفكيك النظام القديم وهدمه، بل ربما حدث نقيض ذلك، فتمكّنت تلك النظم من العودة القوية من خلال تلك الانتخابات الحرة ذاتها. أن سهولة حصول مثل هذه التطورات يثير أيضاً تساؤلات بخصوص مدى نجاح القوى الديمقراطية في نشر ثقافة ديمقراطية.

أهداف هذا الملتقى العلمي عديدة، نورد منها على سبيل المثال ما يلي:

- تدقيق الحالة المعرفية الراهنة للمفاهيم الأساسية: الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، والانتخابات.
- السعي إلى فهم الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخترق الانتقال الديمقراطي.
- فهم التجارب المختلفة للانتقال الديمقراطي من وجهة نظر مقارنة.
- تحليل الترابط العضوي، في مختلف مستوياته، بين مسالة الانتقال الديمقراطي أو الانتخابات، والإجراءات التشريعية والعوامل التاريخية الثقافية.
- الخطاب السياسي والمسار الانتخابي.
- بروز النخب وتجدها والانتقال الديمقراطي.
- الثقافة الديمقراطية.
- الفاعلون، والميتا-فاعلون، والانتخابات، والخيار الانتخابي، والقرار الانتخابي.
- الانتخابات الأولى بعد الثورة والانتقال الديمقراطي.

الباحثون في العلوم الاجتماعية والسياسية وغيرها من التخصصات مدعوون لتقديم مقترحاتهم التي يمكن أن تتدرج، على سبيل المثال لا الحصر، في أحد المحاور المذكورة أعلاه. كما أنّ المقترحات التي تتناول بالبحث بعض الجوانب التي ترتبط بالإشكالية الأساسية للندوة، سوف تراعيها اللجنة العلمية. فالمرجو من الراغبين في المشاركة إرسال مقترحاتهم على العناوين الإلكترونية التالية:
- منسقة البحوث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس:

henda.carep@gmail.com

ورقة خلفية

– المساعدة التنفيذية للمدير: rania.zitouni@dohainstitute.org

نذكر بأن اللغات المعتمدة في الندوة: العربية، والفرنسية، والإنكليزية.

روزنامة الندوة

- 18 كانون الثاني/يناير 2015: آخر أجل لإرسال ملخص للمداخلة في حدود 300 كلمة، وذلك وفق المعايير المعمول بها، يتضمّن الإشكالية المطروحة والمحاور الرئيسة، إضافة إلى النتائج المرجوة، مع تحديد المحور الذي تعتزمون المشاركة به. كما يجب أن يحتوي نص المداخلة على المعطيات كاملة بما في ذلك الاسم والعنوان الإلكتروني.
- 25 كانون الثاني/يناير 2015: ردود اللجنة العلمية فيما يتعلق بالنصوص المقبولة.
- 20 شباط/فبراير 2015: آخر أجل لقبول المداخلات كاملة.
- 30 نيسان/أبريل 2015: آخر أجل لقبول النصوص كاملة وفق المعايير المعمول بها.
- 5-6-7 آذار/مارس 2015: تاريخ انعقاد الندوة.

قواعد تقديم المداخلات

- سيرة ذاتية في 50 كلمة.
- ملخص في 300 كلمة كحد أقصى.
- الاسم واللقب، والمهنة، وبلد الإقامة، والمؤسسة، والبريد الإلكتروني.

ورقة خلفية

- الكلمات المفتاحية.

Times New Roman 12، التباعد ما بين السطرين 1.5.

قواعد تقديم النصوص الكاملة

- يجب أن تتضمن النصوص ما بين 7000 و 9000 كلمة، مع ملخص في عشرة سطور، وقائمة المراجع المعتمدة.
- يجب أن يتم سرد المراجع حسب الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين، في نهاية النص.
- نرجو مراجعة شروط النشر بموقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط.

<http://www.dohainstitute.org/release/2a0064b6-14e7-4074-8926-ea225480b85f>

ويجدر التذكير بأن أعمال الندوة سيتم نشرها في مؤلف علمي محكم عام 2015.